جرائم الياقات البيضاء الاقتصادية
إشكالية تحديد ملمح الشخصية وتكوين الكوادر، كبدائل حلول ضمن المسعيين الوقائي والنمائي

د. عبد القادر لورسي، جامعة البليدة 2

د. عبد العزيز حدار، جامعة البليدة 2

د. مراد نعموني، جامعة البليدة 2

الملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة إجرام أصحاب الياقات البيضاء في أبعادها و تجلياتها وانعكاساتها، وتحاول أن تقترح بعض عناصر ملمح شخصية المدانين في مثل هذه الجرائم لفهم شخصيتهم و دوافعهم وسياقاتها التنظيمية والاجتماعية والثقافية كأحد شروط الحلول الوقائية الممكنة، وذلك ضمن استراتيجية متكاملة للقضاء على هذه الظاهرة، كما تتناول من جهة أخرى ضمن مسعى نمائي بنائي لمسألة تكوين الكوادر بصفة خاصة ، وتحصينهم القيمي الإنتمائي الذي تضطلع به التربية والتنمية البشرية بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: إجرام الياقات البيضاء – ملمح الشخصية – تكوين الكوادر – الاجرام التنظيمي – المسعى النمائي والوقائي.

Résume :

La présente étude aborde le phénomène du crime en col blanc dans ses dimensions, ses manifestations et ses répercussions, et essaie de proposer certains éléments du profil de personnalité des condamnés pour des délies économiques afin de comprendre leurs personnalités, leurs motivations et leurs contextes organisationnels et socioculturels, comme l'une des conditions des solutions possibles dans le cadre d'une stratégie intégrative afin d'annihiler ou de mettre un terme à ce phénomène. Comme elle propose par ailleurs et dans le cadre d'une démarche développementale et constructive la question de la formation des cadres de manière spécifique, ainsi que l'humanisation sur le plan des valeurs et de l'appartenance par le baie de l'éducation et le développement des ressources humaines de manière générale.

Mot clés : Crime en col blanc – Profil de personnalité – Formation des cadres – Crime organisationnel _ Démarche développementale et préventive.

مقدمة:

أثار الإجرام الاقتصادي الذي يرتكبه شخص يحظى بالاحترام و التقدير و مكانة اجتماعية خلال ممارسته لوظائفه المهنية ،أو ما يسمى بإجرام الياقة البيضاء تحديدا، اهتمام الباحثين الذين يعملون في مجال علم الإجرام والباثولوجيا التنظيمية مع مطلع سنة 1990، لذلك عرف هذا النوع من الإجرام خلال العشرين السنة الأخيرة وفرة في إنتاج البحوث العلمية (Cullen and al, 2009)، حيث وصفه (Shnatterly, 2003) بالوباء الحقيقي للاقتصاد الأمريكي.

ويمكن تفسير هذا «الشغف العلمي» تجاه ظاهرة إجرامية ظلت لعقود محل تجاهل من قبل الباحثين و الخبراء و علماء الاقتصاد والنفس والاجتماع و القانون، بالتغطية الإعلامية الواسعة للفضائح المالية أو الجرائم المالية المرتكبة من قبل النخبة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية.هذا ما دفع ويمي(Ouimet 2011)للقول بأن «الاستقطاب الإعلامي حول جرائم الياقة البيضاء قد زعزع الطرح التقليدي الأحادي المتعارف، فيما يسمى بإجرام الشارع Street Crime)) الذي يتميز باستعراضية ودمويته وطابعه الغريزي المرتبط بالطبقة الاجتماعية الاقتصادية المعوزة، وبذلك نافس بل و سرق الأضواء من إجرام الشارع، كالسرقة المرتبطة بالعنف، الإعتداء الجنسي وغيرهما. وأبعد من ذلك دفع المختصين في علم النفس الإجرامي و الباثولوجيا النفسية إلى إعادة النظر في كل تلك الافتراضات والمحكات التشخيصية التي ارتبطت باضطراب الشخصية السيكوباتية، أو المضادة للمجتمع، من حيث سببيتها الإمراضية وخصائصها الديموغرافية وسماتها المعرفية والانفعالية والسلوكية، باعتبارها المسؤولة عن الإجرام وخرق قوانين المجتمع ومعاييره و أعرافه فيما عرف بإجرام الشارع ، لكن نمطا آخر من الشخصية المجرمة المنحرفة يظهر جليا في السنوات الأخيرة، لا يحمل ذات خصائص وسمات مجرمي الشارع، بل يناقض الكثير منها. غير أن ما يثير فعلا تساؤولات وإشكالات حقيقة هو أنه رغم الترسانة القانونية الجنائية والتدابير الأمنية العقابية الرادعة إلا أن مثل هذه الجرائم هي في تزايد مطرد و استفحال وبائي، وهو ما قد يشير إلى وجود معالجة اختزالية تجزيئية في مواجهة هذه الظاهرة ،من خلال التركيز على الجانب الجنائي العقابي دون طرح بدائل وقائية وأخرى نمائية تربوية تكوينية ضمن استراتيجية متكاملة تهدف إلى إبطال تأثير عوامل سببية هذا النوع من الإجرام في جذوره الأولى، ويتعلق الأمر بالعوامل النفسية و الاجتماعية و التنظيمية والثقافية المهيئة له .و فضلا عن عدم تمكن التدابير القانونية التنظيمية والجنائية من الحد من انتشار هذه الظاهرة، بل أنها شكلت عوائق حقيقية للكوادر السامية، ورجال الأعمال والإداريين النزهاء في مختلف المستويات وحتى لدى عامة المواطنين المتعاملين مع الإدارة، بحيث تحولت إلى نوع من البيروقراطية التي كبلت المبادرات الشخصية تخوفا من العقوبات ،وعطلت المشاريع وأهدرت الكثير من الجهد والوقت والمال في الترتيبات الإدارية هذا رغم الإقرار بالمجهودات التي ما فتئت تبذلها الجهات المختصة الأمنية منها والقضائية.

عناصر تعريفية لجرائم الياقة البيضاء:

قام الباحث السوسيولوجي الأميركي إيدوين سوذيرلاند (Sutherland, 1939)، وهو من أشهر المختصّين في علم الجريمة في القرن العشرين، بتعريف الجرائم التي ترتكب بشكل مهني عالٍ، داخل المؤسسات ومكاتب العمل، بجرائم «الياقة البيضاء»White Collar، Crime. حيث وضّح أن هذه الجرائم ترتكب من قبل الطبقة الراقية في المجتمع، أو الكوادر السامية، ذوي المناصب الإدارية الكبيرة، وتشمل أنواعا مختلفة من الجرائم كالرشوة والتلاعب بالشيكات والاختلاس والسرقة واستغلال النفوذ وغيرها من الجرائم المالية الاقتصادية.

أشكال إجرام الياقة البيضاء:

أجريت العديد من الدراسات الوصفية، منها دراسة (Fleming et Zyglidopoulos 2008) لتحديد أشكال إجرام الياقة البيضاء، وتحديدا تلك المتعلقة بالإجرام المالي، حيث يمكن تصنيفها -على سبيل الذكر لا الحصر- فيما يلي:

- تحويل الأموال،
- تزوير السجلات المالية،
- تضخيم مصاريف التمثيل،
- الإفلاس المزيف،
- استغلال النفوذ،
- الاكتتاب قبل التاريخ لمعاملة في البورصة،
- البيع الهرمي للقيمة المضافة المالية الاستباقية،
- التهرب الجبائي،
- الانحراف السيبرني التنظيمي،

مستويات إجرام الياقات البيضاء:

يمكن أن يمتد هذا النوع من الإجرام على عدة مستويات هي:

- المستوى العالمي: يمتد الإجرام المالي ضمن حركات الأموال الدولية، تمارس هذه الأنشطة المالية اللامشروعة بمساهمة «الفردوسات المالية»، وغالبا ما تصطدم مكافحة الجريمة المالية مع حدود العدالة الوطنية التي تفتقر للأدوات القانونية المناسبة الكافية لمواجهة هذه الظواهر الدولية الواسعة النطاق، وتزداد صعوبة العدالة الوطنية في متابعة مثل هذه الجرائم خارج حدودها لوجود بعضا من الحماية الدولية غير المعلنة، حيث أن هناك مصالح كبيرة تتصارع عليها القوى العظمى.

- المستوى الوطني: ينتشر ضمن المؤسسات الاقتصادية و غيرها، ويتعلق الأمر في هذا المستوى بوجود شبكات مافياوية تنشط لحماية وتنمية مصالحها الاقتصادية و السياسية والاجتماعية.
- المستوى البسيط: يعني هذا الإجرام تحويل أموال لفائدة شخص أو مجموعة من الأشخاص، وعادة ما يتم الكشف عن حالات هذا المستوى دون المستويين الأول و الثاني.

انعكاسات جرائم الياقة البيضاء:

أفضت هذه الجرائم إلى نتائج سلبية ، لعل من أهمها ما يلي :

أ – الخسائر المالية التي تجاوزت سنويا مئات مليارات الدولارات في الولايات المتحدة، حيث كانت هذه الخسائر أكبر بخمسة عشرة مرة من تلك المتعلقة بخسائر الإجرام المتعارف عليه ،و قد كلفت المؤسسات الأمريكية سنويا مع مطلع 1980 ، أكثر من 600 مليار دولار (Niehoff, 2003)

ب- انحصار الشعور بالثقة لأصحاب الأسهم، والمستدنين، والموظفين تجاه المدراء و المسيرين الساميين.

ج- تدهور مستوى احترام المواطنين البسطاء للكوادر السامية ، والمؤسسات، وعالم الأعمال.

الخصائص التنظيمية المرتبطة بإجرام الياقة البيضاء:

أ- حجم المؤسسة: لم تؤكد أي دراسة ، حسب هولتفريتر (Holtfreter, 2005) وجود علاقة ارتباطية بين حجم المؤسسة والجرائم المالية الخطيرة المرتكبة من قبل الكوادر العليا، ولو أنه يفترض حدوث هذا النوع من الإجرام في المؤسسات الكبيرة حيث تصعب المراقبة المالية.

ب- الثقافة التنظيمية: تفيد بعض المعطيات أن الثقافة البيروقراطية والتساهل، تشكل المصدر المناسب لإنتاج الانحراف التنظيمي (Holtfreter, 2005).

ج- الصحة المالية: أشار بيرس(Pearce, 2001) أن إجرام الياقة البيضاء يظهر في المؤسسات التي تعرف صعوبات ومشاكل مالية، رغم أن مثل هذه المؤسسات عادة ما تكون محل معاينة ومراقبة وتدقيق مالي من قبل خبراء المحاسبة، قياسا بالمؤسسات التي تتمتع بالصحة المالية.

د- ميكانيزمات المراقبة الداخلية : تشير دراسات (Beasley, et al 2000) و (Dunn 2004) (Simpson, 2002) أن غياب آليات المراقبة الداخلية يرتبط بشكل دال بالانحراف التنظيمي في شكل إجرام الياقة البيضاء.

الخصائص الذاتية المرتبطة بإجرام الياقة البيضاء:

أ- **السن** : يشير (Holtfreter, 2005) أن المجرمين من الياقات البيضاء يكونون أكبر سنا من مجرمي الشارع ،أي خارج اسوار المؤسسة، ويمكن عزو ذلك إلى المدة الزمنية التي يستغرقها الشخص للوصول إلى المناصب العليا التي تسمح له بارتكاب هذا النوع من الإجرام، فيما تبين دراسات كل من (Shover et Hochstetler, 2002) و (Zahra, et al 2007) أنه ضمن فئة الكوادر العليا ، يلاحظ أن الكوادر الأكبر سنا – أكبر من 50 سنة - هم الأقل ارتكابا لهذا النوع من الإجرام و توجها نحو الانحراف الاقتصادي ،بالمقارنة مع نظائرهم الأصغر منهم.

ب- **الجنس :** أوضحت دراسة (Whan, 2003) أن الكوادر من الذكور هم الأكثر تورطا في المخالفات و ارتكاب مختلف أشكال الجرائم الاقتصادية ، قياسا بالكوادر من الإناث، إلا أن هيمر(Heimer, 2000) يشير إلى أن الكفة بدأت تتوازن بين الجنسين في السنوات الأخيرة، حيث سجلت العديد من حالات الإجرام الاقتصادي لدى النساء، بعدما تمكنن من اعتلاء مناصب عالية في المؤسسات.

ج- المستوى التعليمي :على خلاف مجرمي الشارع ، فإن مجرمي الياقات البيضاء يتمتعون بمستوى تعليمي عال، إذ أن أغلبهم من خريجي الجامعات و المدارس العليا، قياسا بالفئة الأولى، ذلك أن حيازة منصب عال ضمن الهرمية التنظيمية للمؤسسة يتطلب مستوى تعليميا جامعيا، أي الحصول لىلى شهادة جامعية (Holtfreter, 2005)، فيما أشار بعض المؤلفين (Feldman 2005, Ferraro et al 2005) أن النشاط الإجرامي الإقتصادي يرتبط بالأشخاص الذين زاولوا التعليم الجامعي في تخصص علوم التسيير، وقد فسروا ذلك بكون أن مناهج التعليم في مدارس التجارة تركز على النظريات الاقتصادية والتجارية والتسيير، بعيدا عن أي توجه أخلاقي قيمي.

-- **المكانة في الهرمية التنظيمية للمؤسسة** :ذكر كل من (Friedrichs, 2007) و(Piquero et Pequero, 2001) أن المناصب العليا تمنح لمن تولاها سهولة في اكتساب ثقة الآخرين، ومن جهة أخرى، فإن هذه المناصب تمنح لأصحابها أيضا فرص عديدة لارتكاب مثل هذه الجرائم على نطاق واسع.

هـ - حالة الاستعداد للإجرام : يعزو بعض المؤلفين اسباب الإجرام التنظيمي الاقتصادي إلى الاستجابة للتكيفية لضغوطات الوسط الملحة، حيث يمكن أن تأخذ هذه الضغوطات شكل ما يسميه (Schoefer et Piquero 2006) بالإشراط اللامعياري التسييري، أو شكل البحث عن الربح والغنى بأي ثمن .ويعد الإشراط اللامعياري التسييري، أحد نتائج الحلم الاجتماعي الأمريكي الذي يجعل من النجاح المادي القيمة الأساسية التي تحدد اختيارات الحياة لدى الأفراد، ويؤكد شابر و Schoepfer et Piquero 2006 أن الحث الملح للنجاح المادي الذي يشكل النجاح المالي نواته ، يعد من العوامل الأساسية في سببية إجرام الياقات البيضاء.

و- أبعاد في الشخصية :

- ضعف التحكم الذاتي : يشكو مجرمو الياقة البيضاء من شدة في الاندفاعات والنزوع المفرط نحو مغريات النجاح السريع القائم على الكسب المالي والمادي، لذلك لا يستطيعون مقاومة هذه الإغراءات المالية، رغم وجود تشريعات عقابية رادعة، بسبب ضعف التحكم الذاتي.

- ضعف درجة الوعي : يتكون الوعي من الأبعاد الثلاثة التالية وهي التنظيم ، و الدقة والمصداقية، ويشكل الوعي أحد السمات الشخصية التي يفتقر لها الأشخاص الذين يرتكبون إجرام الياقة البيضاء مثلما أكدته دراسة كولينز وشميدت(Collins et Schmidt 1993) التي أفادت بأن المستوى المنخفض للوعي ارتبط بتواتر الجرائم لدى الكوادر العليا، غير أن دراسة بليكل و آخرين(Blickle, et al 2006) ناقضت هذه النتيجة حيث بينت أن الفرد لا يمكنه التدرج في مستويات سلم الهرمية التنظيمية المؤدية إلى وظيفة إطار سام، وضع حيز التنفيذ خطة للقيام بجرم مالي دون أن يتمتع بدرجة عالية من الوعي و التنظيم.
- الرغبة الملحة في ممارسة التحكم : تعد هذه الرغبة حسب بيكورو وآخرين Piquero, et al 2005 أحد سمات الشخصية التي تدفع الكوادر السامية إلى ارتكاب الجرائم المالية، حيث أن الأشخاص الذين يشكون من الحاجة القهرية المتزايدة يكونون مدفوعين إلى اللجوء إلى كل الوسائل التي من شأنها أن تضمن لهم التحكم في الأحداث المؤثرة فيهم.
- الدرجة المرتفعة لسمات العصابية : دلت بعض الدراسات أن الأشخاص المتورطين في هذا النوع من الجرائم يتسمون بدرجات عالية في سمات الانبساطية والعاطفة السلبية، والعصابية، وهي زملات مرضية تخفي العديد من الباثولوجيا النفسية.
- الإنخراط في المتعة : كشف بليكل و آخرين (Blickle, et al 2006) عن وجود مستوى عال من المتعة (البحث عن اللذة وتثمين النشوة والاستمتاع بالممتلكات المادية) لدى المدراء المتورطين في جرائم مالية.

ز- الشخصية النرجسية :

يعد اضطراب الشخصية النرجسية أهم العوامل النفسية في سببية إجرام الياقة البيضاء، بل أنها نواة شخصية مجرم الياقة البيضاء، وعليه ستحظى هذه الشخصية بشيء من التعريف المفصل، مثلها مثل الشخصية السيكوباتية.

يتصف النرجسيون بشعور غير واقعي بأهميتهم وقيمتهم، وهم جد منشغلين بذواتهم إلى درجة افتقارهم للتعاطف أو مواساة الآخرين.(غندرسون وآخرون 1995 Guenderson)

ويعرف أكيرمان وآخرون (Ackerman, et al 2005) الشخصية النرجسية من خلال سبعة أبعاد هي :

- الاستعداد للتعدي على السلطة
- حب الظهور
- الشعور بالتفوق
- الشعور بأحقية الاستفادة من الامتيازات

- استغلال الآخرين
- الاكتفاء والخيلاء والعجب

وبصفة عامة تتأسس الشخصية النرجسية حول ثلاثة سمات أساسية :

- الميل لممارسة السلطة
- حب الظهور المتعاظم
- اليقين باستحقاق الامتيازات المرتبطة باستغلال الآخرين

بينما حدد الدليل التشخيصي للاضطرابات العقلية (الإصدار الرابع 2004) المحكات التشخيصية لهذا الاضطراب على النحو التالي :

أ- أنموذج منتشر من العظمة (في التخيل أو السلوك) يرنو إلى الإعجاب ويفتقر إلى المشاركة العاطفية، يظهر في باكورة البلوغ، ويتجلى في أنواع مختلفة من الاقترانات، بخمس دلالات أو أكثر من الدلالات التالية:

1- لديه إحساس بالعظمة والتعاظم بأهمية الذات (أي المبالغة في الإنجازات والمواهب، ويتوقع أن ينظر إليه كمتفوق، وذلك بدون وجود تكافؤ بالإنجازات مع إدعاءاته وتخيلاته وما ينسبه إلى نفسه)؛

2- يكون منشغلا بالتخيلات المتعلقة بنجاح غير محدود، وبالقوة، وبالألمعية، وبالجمال، أو بحب مثالي؛

3- يؤمن بأنه فريد/ بأنها فريدة، وهو نوع خاص ولا يمكن أن يفهمه إلا أفراد من الناس من الذين هم من الطبقة الخاصة أو العالية؛

4- يحتاج إلى الإعجاب المفرط ويطلبه؛

5- يتملكه حس التلقيب، أي التوقعات اللامعقولة بمعاملة مرضية خاصة، أو امتثال آلي لتوقعاته / توقعاتها؛

6- في علاقاته مع الناس يبدو استغلاليا انتهازيا، أي يستغل الآخرين ويسخرهم لتلبية طلباته ورغباته؛

7- يفتقر إلى المشاركة العاطفية، فهو يتجاهل ويرفض التعرف على مشاعر وحاجات الآخرين ولا يعترف بها إذ يرتكز اهتمامه على حاجاته ومنافعه فقط؛

8- غالبا ما يكون حسودا للآخرين، ويؤمن بأن الآخرين يحسدونه؛

يظهر التكبر والتعجرف والصلف، والسلوكيات المتعالية والمواقف المتفاخرة.

وأضاف الدليل التشخيص (الإصدار الخامس ، 2013) بعض السمات و هي :

- تقدير الذات المتقلب ، المتأرجح بين الشعور بالتفوق و الشعور بالنقص
- التعبير الشديد عن المشاعر و الانفعالات (الغضب، الحسد، العار) وسلوكيات (الخداع و الانتقام)، المرتبطة بتغيرات هامة في المزاج (النزق، الحصر، الاكتئاب أو الابتهاج) حين يكون تقدير الذات محل تهديد.

خلافا لهذا التوصيف، يذهب كل من هورويتز (Horowitz, 2009) وميلار و أخرون (Miller et al 2010) إلى التأكيد بأن الاهتمام الغالب الذي منح للتمظهرات العرضية القابلة للملاحظة ، كالشعور بعظمة الذات، التعجرف، والسلوكيات المنفرة، تحجب رؤية الطابع المعقد للواقع الداخلي لهذه الشخصية التي تتشكل من المكونات التالية : تقلب تقدير الذات ، عدم الاستقرار العاطفي ، عدم القدرة على التعاطف ، النقد الذاتي غير المبرر، مشاعر النقص واللأمان، والعار.

ومن منظور اجتماعي ثقافي، يفسر كرستوفر لاش(Christopher Lasch,1978) السببية الإمراضية للشخصية النرجسية في كتابه « الثقافية النرجسية « حيث يشير إلى أن تواتر هذا الاضطراب يتزايد في معظم المجتمعات الغربية، بسبب التغيرات الاجتماعية الواسعة النطاق، و التأكيد على قيم المتعية، والفردانية، والتنافسية و النجاح، وكل ذلك في أقرب وقت ممكن.(Durand and Barlow.2004)

ل - السيكوباتية أو الشخصية المضادة للمجتمع:

وصف هار (Hare,1993)ذوي الشخصية المضادة للمجتمع بأنهم مفترسون لأفراد المجتمع، مغوون، متلاعبون، حيث يتركون وراءهم قلوبا محطمة، وأحلاما منهارة، وأموالا مبددة.يفتقرون للضمير الأخلاقي والتعاطف، يستولون بأنانية على ما يريدون، ويفعلون ما يرغبون في فعله، خارقين للمعايير والانتظارات الاجتماعية دون أدني إحساس بالذنب أو الندم.(Durand and Barlow.2004)

حدد الدليل التشخيصي للاضطرابات العقلية (الإصدار الرابع 2004) المحكات التشخيصية لهذا الاضطراب على النحو التالي:

نجد في هذا النموذج المنتشر الازدراء وعدم الاعتبار والاستهتار بحقوق الآخرين وخرقها، وذلك منذ عمر 15 سنة، وذلك في ثلاث بنود أو أكثر من البنود التالية:

1- الإخفاق في التناغم والتطابق مع المعايير الاجتماعية، وذلك من ناحية السلوكيات القانونية بدلالة الأعمال المتكررة ذات الأرضيات القائمة على الحجز والتوقيف والاعتقال؛

2- الخداع والتضليل، بدلالة الكذب المتكرر واستخدام واستغلال الآخرين لمنفعة شخصية أو مسرة؛

3- الاندفاعية والطيش والعجز عن التخطيط للمستقبل؛

4- قابلية التهيج والعدوان بدلالة المشاجرات البدنية المتكررة والاعتداءات؛

5- الاستهتار والتفريط بالسلامة الشخصية وبسلامة الآخرين؛

6- عدم المسؤولية بدلالة الإخفاق المتكرر بالاحتفاظ بسلوك العمل الملائم، أو الوفاء بالالتزامات المالية؛

7- فقدان الضمير بدلالة اللامبالاة وتبرير الإيذاء، وسوء المعاملة، أو السرقة من الآخرين؛

أ- يكون العمر على الأقل 18 سنة؛

ج- هناك دلالة على ظهور اضطراب السلوك فبل عمر 15 سنة؛

د- لا يحدث السلوك المضاد للمجتمع خلال سير الفصام أو عارضة الهوس.

هذا وقد ضع هار (Hare 2003) سلما تشخيصيا للشخصية السيكوباتية يتكون من عاملين أساسيين هما:

- العامل الأول: الابعاد الانفعالي، ويشمل وجهين هما :

أ- الوجه 1 : المؤشرات الخاصة بالتلاعب بالآخرين

ب- الوجه 2 : الخواء العاطفي

- العامل الثاني : الإنحراف الاجتماعي، ويشمل وجهين هما :

ج- الوجه 3 : أسلوب الحياة الإندفاعي و اللامسؤول

د- الوجه 4 : السلوكيات المنحرفة

وعليه اعتبر (Hicks et al, 2004) أنه يوجد نمطان من السيكوباتيين: النمط الانفعالي المستقر الذي يتميز بخصائص العامل الأول، والنمط العدواني الذي يتميز بخصائص العامل الثاني وضمن التصنيفات التي وضعت للسيكوباتية وأشكالها ، اقترح (Hare, 2003) تصنيفا آخر للسيكوباتية حيث قسمها إلى أربعة أنماط وهي

1- السيكوباتي الجذاب: يشبه الثعلب، وأهم سماته المكر، ويقوم هذا السيكوباتي بجرائم الياقة البيضاء.

2- السيكوباتي الشرس : يشبه الذئب، وأهم سماته القسوة، ويقوم هذا السيكوباتي بالقتل المتسلسل.

3- السيكوباتي الطفيلي : يشبه الفأر، واهم سماته الطفيلية، ويقوم هذا السيكوباتي عادة بأعمال تخريبية و التحرش.

4- السيكوباتي الغضوب: ويشبه الدب، وأهم سماته الفظاظة، ويقوم هذا السيكوباتي بأعمال الصعلكة.

العلاقة بين إجرام الياقة البيضاء والثلاثية الكاحلة (النرجسية ، السيكوباتية ، المكيافيلية):

هناك ترابط وتشابك بين مكونات الثلاثية الكاحلة : النرجسية و السيكوباتية و المكيافيلية، و إجرام الياقة البيضاء حيث أن البراغماتية اللأخلاقية المكيافيلية و التخذر الانفعالي السيكوباتي يفضيان إلى القضاء على العجز المسجل في التحكم الانفعالي لدى الشخصية النرجسية ، وهو الأمر الذي يمكنها من التحكم الذاتي القوي لاقتراف غش مالي على نطاق واسع، أو إجرام الياقات البيضاء.

أثبتت دراسات أمبيرقية (Blickle et al, 2006) و (Ouimet, 2010) عن وجود علاقة ارتباطية موجبة بين النرجسية وإجرام الياقة البيضاء، إذ كشفت دراسة (Blickle et al 2006) عن وجود ثلاثة مكونات للشخصية النرجسية لدى مجرمين بالياقة البيضاء، وهي ، الشعور بعظمة الذات ، والحاجة للإعجاب من قبل الآخرين، وغياب التعاطف اتجاه الآخرين . كما أوضحت دراسة (Ouimet, 2010) عن وجود سمات مشتركة بين الشخصية النرجسية و مجرمي الياقة البيضاء، وهي الشعور بعظمة الذات، والهوامات المعاودة المنتظمة ذات العلاقة بالاتصاف بخصوصيات فوق العادة، وغياب التعاطف مع الآخرين، والرغبة في الانتقام و التعويض. كما أفادت دراسة (Eaton, 2006) بوجود قواسم مشتركة بين هذه الشخصية و إجرام الياقة البيضاء من خلال السمات التالية: وجود الميل للتعدي على حدود ومعايير المجتمع، عدم الرحمة، الرغبة في الانتقام، استحقاق المعاملة التفاضلية الخاصة، بالسماح بالإشباع الآني للرغبات المستشعرة، المخاطرة الناتجة عن إعطاء الأولوية للبحث عن تحقيق النتائج المرغوب فيها على تجنب النتائج غير المرغوب فيها، ركوب المجازفات الناتجة عن الاستباق الاعتباطي أكثر من المؤسسة على المعطيات المثبة بالبرهان القاطع.

كما دلت دراسة (Ali et al, 2009) عن وجود ارتباط موجب بين السيكوباتية الأولية و الشخصية النرجسية و المكيافيلية .وبالعودة إلى التصنيف الرباعي للسيكوباتية، فإن النمط الأول لهذه الأخيرة المعروف بالسيكوباتي الجذاب الذي يتميز بالمكر، نجده لدى مجرمي بالياقة البيضاء، حيث يلجأ عادة هذا النوع من المجرمين إلى استخدام المكر و الحيلة لكي يغالط ويخادع الناس و المؤسسات المستهدفة حتى يتمكن من الاحتيال عليهم، فهو يستغل الآخرين بقناع ومظاهر الامتثالية الاجتماعية، ويساعده في ذلك الاحترام الذي يتلقاه بفعل مكانته الاجتماعية، ودخله المالي، ووظيفته المرموقة ، وهندامه الفاخر، ومظهر الخارجي الأنيق، وطلاقة تعبير اللفظي وغير اللفظي، لذلك يعمل مجرم الياقة البيضاء خارج القوانين في الغالب ، بعيدا عن أي شكوك. وفي ذات المنطق، أشار (Gao et Raine, 2010) أن السيكوباتي الجذاب الذي يقترف الجرائم المالية والاقتصادية، يستطيع التملص من الاعتقال بفعل اقترافه للأعمال الإجرامية، فهو يعد شخصية مضادة للمجتمع، وفي كثير من الأحيان يكون أكثر خطورة من السيكوباتي النموذجي. لذلك يسميه (Hall et Benning, 2006) بالسيكوباتي غير المجرم.

يتضح من خلال نتائج هذه الدراسات الأمبيريقية والتراث السيكولوجي لمجال الإجرام، وجود تشابه وتقاطع بين النرجسية والسيكوباتية والمكيافلية وإجرام الياقات البيضاء، حيث يؤكد بعض

الباحثين على وجود تلازمية مرضية بين النرجسية والسيكوباتية و المكيافيلية، أو ما اصطلح على تسميته بالثلاثية الكاحلة السوداء (Dark Triad) . لكن هذا التقاطع الذي يشكل كوكبة من السمات والخصائص المعرفية و الانفعالية و السلوكية غير كاف للإقدام على الفعل الإجرامي المالي الاقتصادي ، دون تضافر العوامل الموضوعية والذاتية المذكورة سالفا في حدوث هذا النوع من الإجرام.

ملمح شخصية مجرمي الياقة البيضاء

على ضوء ما سبق من نتائج الدراسات الإمبيريقية والتراث السيكولوجي لمجال باثولوجيا الإجرام، فإنه يمكن أن نرسم و لو بشكل افتراضي بعض الخصائص والسمات و العوامل التي تشكل في مجملها ملمحا لشخصية مجرم الياقة البيضاء:

1- الخصائص الديموغرافية:

- السن : أكبر سنا من مجرم الشارع ، لكن غالبا ما يكون أقل من خمسين سنة
- الجنس : ذكرا في الغالب
- المستوى التعليمي : جامعي

2- الخصائص الشخصية :

- الشخصية النرجسية
- الشخصية السيكوباتية

3- خصائص ذاتية أخرى :

- المكيافيلية
- ضعف التحكم الذاتي
- الانخراط في المتعية
- الرغبة الملحة في ممارسة التحكم
- درجات عالية في سمات العصابية والانبساطية ، والعاطفة السلبية

4- خصائص المؤسسة :

- الهرمية التنظيمية : الوظائف المرموقة ، الكوادر السامية
- حجم المؤسسة : المؤسسات الكبيرة في الغالب
- الثقافة التنظيمية : ضعف الثقافة التنظيمية
- الصحة المالية : البحبوحة المالية

5- الخصائص الاجتماعية و الثقافية :

- الفردانية
- قيم الربح السريع
- قيم النجاح المادي
- ثقافة الاستهلاك و المتعية
- حالة اللامعيارية

هذه جملة من الخصائص والعوامل التي تشكل في مضمونها ملمحا لشخصية المجرم بالياقة البيضاء، وكذلك عوامل سببية لحدوث هذه الظاهرة في إطار المجتمعات الغربية، خاصة المجتمع الأمريكي.

المسعى الوقائي و تحديد ملمح شخصية المجرم ضمن السياق الجزائري:

يتطلب هذا المسعى الوقائي في أحد أبعاده، وبالضبط البعد النفسي الاجتماعي، تحديد ملمح شخصية مجرم الياقة البيضاء في الجزائر، حيث يمكن من خلال هذا التحديد التعرف على الكثير من عوامل سببية الإجرام المالي الاقتصادي ودوافعه و سياقاته، ويشمل هذا التحديد العوامل من حيث النوعية : كالعوامل النفسية المعرفية السلوكية، والعوامل التنظيمية، والعوامل الاجتماعية الثقافية وغيرها.

العوامل من حيث طريقة تأثيرها : كالعوامل المهيئة، والعوامل الضابطة، والعوامل المفجرة، و العوامل المدعمة.

إذا تناولنا هذا النوع من الإجرام في الجزائر بالدراسة، نكاد لا نعثر عن أي بحث إمبريقي تناول هذه الإشكالية من منظور الباثولوجية النفسية للإجرام ، بحيث يمدنا بمعطيات علمية تساعدنا على فهم هذه الشخصية وسماتها المرضية ودوافعها الخفية والمعلنة لاقتراف هذا النوع من الإجرام وفق السياق الثقافي للمجتمع الجزائري. هذا ويمكن أن نفسر مثل هذه الندرة أو الإحجام عن دراسة مثل هذه الإشكالية في الجزائر بوجود صعوبات موضوعية وأخرى منهجية، لكن هذه الصعوبات يمكن تجاوزها لإنجاز هذا العمل البحثي الذي من شأنه المساهمة في وضع استراتيجية شاملة متكاملة للقضاء على هذه الظاهرة.

صعوبات الدراسة الإمبيريقية لإجرام الياقة البيضاء:

يمكن تصنيف هذه الصعوبات في نوعين أساسيين هما :

أ – الصعوبات الموضوعية : تتمثل أساسا في عدم توفر عينة البحث المتشكلة من المدراء و الكوادر السامية التي تم الحكم عليهم و أدينوا في قضايا الجرائم الاقتصادية، وإيجاد الإطار المناسب لإجراء هذا النوع من البحوث.

ب – الصعوبات المنهجية : تتمثل في صعوبة الحصول على معطيات و معلومات ذات مصداقية من هذا النوع من العينة ، لأسباب تتعلق بما يلي:

أولا : حساسية الموضوع المتربطة باعتبار الذات والمقبولية الاجتماعية.

ثانيا : الخصائص النفسية والمعرفية لأفراد العينة الذين يتصفون بالكثير من سمات الشخصية النرجسية و السيكوباتية ، وتحديدا القدرة على التضليل والتلاعب والكذب.

- بعض الموجهات العملية لتجاوز الصعوبات الموضوعية و المنهجية:

أ- الصعوبات الموضوعية : يمكن للأخصائيين العاملين داخل المؤسسات العقابية ومراكز إعادة التربية من استغلال تواجد هذه الفئة في هذه المؤسسات لإجراء بحوث إمبيريقية علمية ، توفر لنا الكثير من المعطيات العلمية لفهم هذه الشخصية، وبصورة اشمل الإجرام، لمساعدة هؤلاء نفسيا لفهم ذواتهم وإعادة تأهيلهم مجددا للاندماج الاجتماعي، مثلما تساعد نتائج هذه الدراسات في وضع وتصميم استراتجية متكاملة بنائية، وقائية للقضاء على هذا النوع من الإجرام الذي يمس تماسك النسيج الإجتماعي وغياب الثقة بين مؤسسات المتجمع والمواطنين.

ب- الصعوبات المنهجية : إذا تناولنا إشكالية دراسة إجرام الياقة البيضاء و تجاوز صعوباتها المنهجية قصد الحصول على معطيات ذات مصداقية من أفراد العينة، فإن هذه المسألة تطرح دوما في التعامل مع الشخصية النرجسية والسيكوباتية، بسبب لجوئها للكذب والتمويه والتلاعب كإستراتجية أساسية في التفاعل مع الآخرين، خاصة وأن أدوات البحث تعتمد بالدرجة الأولى على الاختبارات الموضوعية. ولتجاوز مثل هذه العوائق، يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

أولا : ينبغي في المقام الأول، أن تتم الدراسة في إطار تكفل نفسي داخل المؤسسة العقابية ويشرف على هذه الدراسة مختصون نفسانيون وباحثون في باثولوجية الإجرام متمرسون (تكوين خاص). ولا يتم هذا البحث و الخبرة السيكولوجية ، دون إقامة «علاقة علاجية و بحثية « ، إن صح التعبير ،مهما كانت صعوبات تحقيق ذلك مع هذا النوع من أفراد العينة. إذ من الضروري وجود حد أدنى من مستوى الثقة والاحترام والقبول والتفهم المتبادل بين الباحث و المبحوث، ما يسمح لهذا الأخير أن يبدي نوعا من التعاون، ويكون على استعداد الإدلاء بمعلومات صحيحة عن حالته و شخصيته و الكثير من المعطيات الحميمية.

ثانيا : يمكن الاستعانة بأدوات تقدير إضافية ، مكملة للاختبارات الموضوعية ، وفق ما اقترحه تارديف (Tardiff.2000) الذي يؤكد على ضرورة استخدام اختبارات مخبرية فيزيولوجية، وتحديدا (IRM) تصوير الرنين المغناطيسي الذي يفترض أن يستعمل بانتظام في تقدير مخاطر المجرمين، للكشف عن باثولوجية الفص الصدغي.

من جهة أخرى، ولتجاوز التمويه والتلاعب، توجد تقنيات أقل حساسية لمثل هذه السلوكيات المضللة التي غالبا ما تلاحظ على هذا النوع من الشخصية، وهي ما تسمي بالاختبارات غير

المباشرة التي تعرف تطورا ملحوظا منذ التسعينيات، (Kop et Chassard . 2005) حيث يفترض أن استقلالية تصميمها وتطبيقها عن الإرادة الواعية لدى الأفراد في التحكم في أجوبتهم ،رغم أنها تطرح بعض الإشكالات العلمية والأخلاقية. هذه المقاييس غير المباشرة تقوم على براديغمات كلاسيكية لعلم النفس المعرفي، وتحديدا البراديغم القائل بأن المدخل العاطفي (amorçage affectif)بعد التكييف، يتحول إلى مدخل لفظي (amorçage sémantique) . ومن هذه المقاييس على سبيل المثال :اختبار التداعيات الضمنية (IAT) (Greenwald et al .1998)، واختبار العاطفة الخارجي(EAST) (Houwer .2003)،اختبار السيكوباتية (PSYCHOPATHY) (Gray et al 2003)(in Bourgeois (et Bénézech, 2001

وعليه، يمكن الاستعانة بهذه المقاييس، كأدوات مكملة لبقية الاختبارات والأساليب التقديرية ضمن إستراتجية متكاملة ومتناسقة.

ثالثا: يمكن تفادي الوقوع في مشكلة قلة مصداقية المعطيات المتحصل عليها من المبحوثين، باللجوء إلى مصادر متعددة للحصول على معلومات هامة عن تاريخ الحالة، وكل المؤشرات الدالة على مرضيتها وخطورتها، وهنا يمكن استقاء هذه المعلومات من :

المبحوث ذاته؛والمقربين من المبحوث (العائلة، الأصدقاء، الزملاء، ...)؛وسجلات المصالح الإدارية للمؤسسات، وسجلات مصالح الأمن والعدالة.

هذا و يقترح (Lincoln et Guba, 1985) سبع تقنيات تسمح للباحث من مضاعفة مصداقية المعطيات التي يتحصل عليها وهي على النحو التالي :

- الغمر و انغماس الباحث في الوسط المستضيف للبحث (المؤسسة العقابية، فليس أفضل من الأخصائيين العاملين في هذه المؤسسة لإنجاز هذه الدراسة)
- الملاحظة الدقيقة الثاقبة للظواهر
- تعزيز الثلاثية المتمثلة في مصادر المعلومات بتنويعها، الباحثون بتعددهم، والأساليب البحثية بتنوعها.
- التحقق المتكرر من صدقية الفرضيات
- اتساق المعطيات المنتقاة في الغالب مع معطيات و أحكام علمية أخرى
- تأكيد المشاركين في الدراسة من دقة المعلومات التي أدلوا بها
- الرؤية النقدية للزملاء الباحثين

بالمحصلة فإن تحديد ملمح شخصية مجرم الياقة البيضاء في الجزائر يشكل خطوة هامة نحو القضاء على هذا الشكل من الإجرام، أو التقليل من نسبة تواتره وانتشاره، ذلك أن نتائج هذه الدراسات ستمد، على الأقل، المشرفين عن عملية الانتقاء والتوظيف في المناصب الإدارية التسييرية

والمالية، من وضع روائز واختبارات سيكولوجية فنية تسمح لهم بتحديد هذا النوع من الشخصية، لإبعادهم من تسلم مقاليد هذه المسؤوليات .وعليه تهدف عملية التقدير في هذا المجال إلى الكشف وتشخيص هذا النوع من الشخصية والتنبؤ العلمي بمخاطر ارتكابها للإجرام المالي الاقتصادي. لكن هذه العملية ليس من السهولة بمكان تجسيدها بطريقة موضوعية ودقيقة. ذلك لأن مخاطر ارتكاب جريمة الياقة البيضاء يبقى مفهوما احتماليا تنبئيا يستند إلى بعض المؤشرات التي يمكن أن تستخدمها المقاييس المقننة وغير المقننة لهذا الغرض، كتغيرات السن والجنس، والاضطرابات الشخصية وأسلوب الحياة (خاصة النرجسية والسيكوباتية) وغيرها من المؤشرات والأبعاد. كما أن نتائج التقدير يترتب عنها مسئوليات في الانتقاء والتوظيف. لهذه الأسباب وتلك، لا يمكن الاكتفاء بالأساليب الكلاسيكية في الانتقاء والتوظيف أو الاستخدام المتسرع لهذه الاختبارات التي يمكن أن تفضي إلى إعطاء معلومات غير دقيقة لا تسمح بتقديم خبرة نفسية وإقرار توقعات للسلوكيات الانحرافية الإجرامية. ومع كل ما عرفته أدوات التقدير والقياس من تقنين وتطور، فإن نتائجها تبقى نتائجها نسبية تحتاج إلى شروط معينة لضمان صدقية هذه النتائج وإعطاء تشخيص وتنبؤ، وهو الأمر الذي يتطلب دراسات امبريقية معمقة في الجزائر حول هذه الشخصية و هذا النوع من الإجرام.

ومن جانب آخر، يعد المسعى الوقائي غير كاف في مثل هذه القضايا حتى ولو أخذ عدة مسارات و أبعاد، وإنما ينبغي احتضانه من قبل ما يمكن تسميته بالمسعى البنائي والنمائي حيث تعطى الأولوية للتكوين والتربية والتنمية البشرية على المدى البعيد

المسعى البنائي : تكوين الكوادر و تحصين القيم الإنتمائية:

أشار (Feldman 2005, Ferraro et al, 2005) أن إجرام الياقة البيضاء في الولايات المتحدة الامريكية يرتبط في الغالب بالأفراد الذين تابعوا تعليما جامعيا في تخصص علوم التسيير، وقد فسروا هذا الانحراف المالي التنظيمي بكون أن مناهج التعليم في مدارس التجارة و التسيير تركز على النظريات الاقتصادية و التجارية و التسيير ، بعيد عن أي توجه أخلاقي أو خالية من أي اعتبارات أخلاقية قيمية . كما يمكن أن نعتبر أن القيم السائدة في ذات المجتمع من الفردانية، و إيديولوجيا النجاح المادي الفردي ،وثقافة الاستهلاك ،هي الأخرى عوامل مساعدة على دفع الكثير من المسيرين إلى اقتراف هذا النوع من الجرائم ، ذلك أن النسق المكبر بما يحتويه من قيم وأيديولوجيا و عناصر ثقافية ، تشكل عوامل مهيئة و مفجرة للانحراف التنظيمي ، وفي حالة توفر العوامل الشخصية (النرجسية والسيكوباتية) وعوامل ذات الصلة بالمؤسسة، فإن الكادر لا ينفلت من حتمية هذه السببية المرضية الإجرامية ، ليجد نفسه متورطا في مثل هذه الجرائم.

ونعني في هذا السياق تحديدا العنصرين الثقافيين التاليين:

أ- إيديولوجية النجاح المادي الفردي :تتمثل في مبدأ الفردانية، والنجاح المادي الفردي حيث تقدر قيمة الإنسان بما يكسبه ، و برصيده المالي، ويمثل النجاح المادي قيمة وجودية أساسية، تدفع بالكثير إلى التخلي عن قيم النزاهة و الاستقامة مقابل تحقيق هذا النجاح المادي. فليس هناك إشباع غير إشباع المادي المالي، فالفرد الذي لا يحقق ذلك،يحكم على نفسه بالفشل في الحياة.

ب-ثقافة الاستهلاك :تتمثل في مبدأ اللاستهلاك لكل السلع و المواد على اعتبار أن الاستهلاك هو القوة المحركة للنمو الاقتصادي،و تقوم ثقافة الاستهلاك على مبدأ المتعية الراهنة وتحقيق اللذة الآنية، وما يرتبط بذلك من محاولة الانغماس في الرفاهية المفرطة كأسلوب حياة، ما يفضي إلى البحث عن الربح السريع دون الجهد أو دون مراعاة الضوابط القانونية. إن هذه الحالة تجعل من الحياة مجرد البحث عن إشباع للحاجات الأولية من غذاء وملذات آنية بكل الوسائل المشروعة و غير المشروعة.

وإذا تناولنا مسألة تحصين الكوادر الجزائرية ضد إجرام الياقة البيضاء و الفساد المالي، فالواقع أن هناك جهود يبذلها الأساتذة في هذا المسعى بطريقة جادة أثناء الدروس و المحاضرات، لكنها أقرب إلى العفوية و الأبوية منها إلى التكوين المنظم الهادف. ومع ذلك فهي جهود ينبغي تثمينها مهما كانت الطريقة البيداغوجية المتبعة، لما تبثه من قيم النزاهة و الاستقامة و الأمانة، و الالتزام في ممارسة الوظائف الإدارية السامية، حيث الإغراءات المالية والمسؤوليات جد ضاغطة.إذ يمكن لمثل هذا المدارس العليا للتسيير والتجارة أن تخصص ضمن مناهجها التعليمية ، بعض من الوحدات ذات الصلة بالتوجه البنائي للطلبة لمواجهة الفساد المالي، كوحدة أخلاقيات وظيفة المسير والكادر، و وحدة مواجهة الضغوط التنظيمية. كإجراء قريب المدى في العملية التربوية البنائية التحصينية ضد هذه الظاهرة.

من المؤكد، من منظور آخر، أن التكوين البنائي البعيد المدى هو الأكثر فاعلية إزاء هذه الظاهرة حيث يمكن التحدث عن التربية القيمية والانتمائية والتنمية البشرية الممتدتين عبر كل مراحل المسارين التعليمي و الحياتي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بثقافة المجتمع ككل حيث في زمن العولمة بدأت الكثير من قيمها السلبية، منها الفردانية وايديولوجيا النجاح المادي الفردي ، وثقافة الاستهلاك تأخذ مكانا ضمن النسق القيمي للمجتمع الجزائري، مزيحة بذلك الكثير من القيم المحلية الأصيلة،وهي القيم مشجعة على الفساد المالي و الانحراف التنظيمي، وإجرام الياقة البيضاء، حيث يشير مصطفى حجازي (2010) إلى أن التقارير التربوية الخاصة بالقرن 21 تذهب إلى أن معركة القيم ستكون في مكان متقدم من أولوياتها، وتجعل العولمة هذه المعركة والإعداد لها أكثر إلحاحا للعديد من الأسباب. فهناك الأوجه المظلمة للعولمة التي يتعين تحصين الأجيال الطالعة ضد آثارها، ومن أبرزها التلوث السلوكي، مما يتمثل بالفساد والرشوات والسمسرات والصفقات المالية المغامرة التي تدفع شعوب بأكملها فواتيرها من مدخراتها و رزقها و عرقها، ويضاف إلى ذلك استفحال المافيات الدولية التي أصبحت خارج السيطرة..لأنها عالية التنظيم، قادرة أن تلتف على الرقابة و القوانين، وتمتلك جيوشها وخبراءها، وتوظف و تستدرج مجموعة من كبار المسؤولين الرسميين ممن يفترض بهم محاربتها..وهو الأمر الذي تعين تحصين الأجيال الطالعة ضد آثارها الفتاكة، من خلال التزود بنظام قيم سلوكي متين" .وعليه يدعو مصطفى حجازي (2010)إلى ما أسماه بالحصانة الوطنية التي تشكل الشرط الضامن لديمومة النمو و الارتقاء، و في ذات الوقت مواجهة سلبيات قيم العولمة حيث يؤكد على الضرورة الملحة لإعطاء بناء الهوية والانتماء المتينين الأولوية الملحة في مشروعي التنشئة المستقبلية أو التنمية البشرية المستديمة ، ويتم ذلك بتفعيل المقومات التاريخية و الجغرافية و الثقافية .

المراجع :

1. مصطفى حجازي، 2010، علم النفس والعولمة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
2. Blickle, G., Schlegel, A., Fassbender, P., Klein, U., 2006. Some personality correlates of business white-collar crime. Applied Psychology: An International Review 55 (2), 220–233
3. Bourgeois M.L, Bénézech M (2001) : Dangerosité criminologique, psychopathologie et co-morbidité psychiatrique. Annales médico-psychologiques 159 (2001) 475486-.
4.
5. Collins, J.M., Schmidt, F.L., 1993. Personality, integrity, and white-collar crime: a construct validity study. Personnel Psychology 46 (2), 295–311.
6. Cullen, F.T., Hartman, J.L., Jonson, C.L., 2009. Bad guys: why the public supports punishing white-collar offenders. Crime, Lawand Social Change 51 (1), 31–44.
7. Dhami, M.K., 2007. White-collar prisoners' perceptions of audience reaction. Dea viant Behavior 28 (1), 57–77.
8. Durand, D.H. Barlow : Psychopathologie, une perspective multidimensionnelle. Trad : M.Gottschalk. De boeck.Bruwelles.(2002).
9. Eaton, J., Struthers, C.W., Santelli, A.G., 2006. Dispositional and state forgiveness: the role of self-esteem, need for structure, and narcissism. Personality and Individual Differences 41 (2), 371–380.
10. Feldman, D.C., 2005. The food's no good and they don't give you enough: reflections on Mintzberg's critique of MBA education. Academy of Management Learning and Education 4 (2), 217–220.
11. Fleming, P., Zyglidopoulos, S.C., 2008. The escalation of deception in organizations. Journal of Business Ethics 81 (4), 837–850.
12. Friedrichs, D.O., 2007. Trusted Criminals. White Collar Crime in Contemporary Society, 3rd ed. Thomson Wadsworth, Belmont,CA.
13. Gao, Y., Raine, A., 2010. Successful and unsuccessful psychopaths: a neurobiological model. Behavioral Sciences and the Law 28
14. (2), 194–210.
15. Guba, E.G., 1981. Criteria for assessing the thruthworthisness of naturalistic inquiries. Education, Communication andTechnology 29 (2), 75–91.
16. Gunderson, k.APhilips :A current view of the interface between borderline personality disorder and depression.*Am J Psychiatry.*148(1981), 967–975.
17. Hare, R.D., Neumann, C.S., 2006. The PCL-R assessment of psychopathy: development, structural properties, and new directions.
18. In: Patrick, C.J. (Ed.), Handbook of Psychopathy. The Guilford Press, New York, pp. 58–88.
19. Heimer, K., 2000. Changes in the gender gap in crime and women's economic marginalization. In: LaFree, G. (Ed.),Criminal justice 2000: the nature of crime, continuity and change (vol. 1). National Institute of Justice, Washington,
20. DC, pp. 1–57.
21. Holtfreter, K., Van Slyke, S., Bratton, J., Gertz, M., 2008. Public perceptions of white-collar crime and punishment. Journal of Criminal Justice 36 (1), 50–60.

22. Holtfreter, K., 2005. Is occupational fraud "typical" white-collar crime? A comparison of individual and organizational characteristics. Journal of Criminal Justice 33 (4), 353–365.
23. Horowitz, M., 2009. Clinical phenomenology of narcissistic pathology. Psychiatric Annals 39 (3), 124–128.
24. Kop J , Chassard D(2005) : La falsification des réponses dans l'évaluation de la personnalité : une solution du côté des mesures indirectes ? *Psychologie du Travail et des Organisations*, *Volume 11, Issue 1*, *March 2005* : *15-23*
25. Niehoff, J.T., 2003. Protecting against fraud: taking steps to prevent and detect fraud can improve the bottom line of any firm. Legal Business 136, 16.
26. Ouimet, G., 2009. Psychologie du criminel en col blanc : à la recherche de sa personnalité. Psychologie du Travail et des Organisations 15 (3), 297–320.
27. Ouimet, G., 2009. Psychologie et gestion de la contestation pathologique de l'autorité. Cahier de recherche,HECMontréal, no 09-05:18 pages.
28. Ouimet, G., 2010. ætiopathogénie du crime en col blanc : une étude de cas exploratoire. Pratiques Psychologiques 16 (4), 337–357.
29. Pearce, F., 2001. Crime and capitalist business corporations. In: Shover, N., Wright, J.P. (Eds.), Crimes of privilege:readings in white-collar crime. Oxford University Press, Oxford, UK, pp. 35–48.
30. Piquero, N.L., Benson, M.L., 2004. White-collar crime and criminal careers: specifying a trajectory a punctuated situationaloffending. Journal of Contemporary Criminal Justice 20 (2), 148–165.
31. Piquero, N.L., Exum, M.L., Simpson, S.S., 2005. Integrating the desire for control and rational choice in a corporate crime context. Justice Quarterly 22 (2), 252–280.
32. Piquero, N.L., Piquero, A.R., 2001. Characteristics and sources of white-collar crime. In: Shover, N., Wright, J.P. (Eds.), Crimes of privilege: readings in white-collar crime. Oxford University Press, Oxford, UK, pp. 329–341.
33. Schnatterly, K., 2003. Increasing firm value through detection and prevention of white-collar crime. Strategic Management Journal 24 (7), 597–614.
34. Schoepfer, A., Piquero, N.L., 2006. Exploring white-collar crime and the American dream: a partial test of institutional anomie theory. Journal of Criminal Justice 34 (3), 227–235.
35. Simpson, S.S., 2002. Corporate crime, law, and social control. Cambridge University Press, Cambridge, UK.
36. Zahra, S.A., Priem, R.L., Rasheed, A.A., 2007. Understanding the causes and effects of top management fraud. Organizational Dynamics 36 (2), 122–139.
37. Whan, J., 2003. Sex differences in competitive and compliant unethicalwork behavior. Journal of Business and Psychology 18 (1), 121–128.